

اعتراضات ابن الحاج (746 هـ) على

النحاة

م. د نوفل إسماعيل صالح* و أ.م. د حسين
إبراهيم مبارك*

تأريخ القبول: 2018/5/29

تأريخ التقديم: 2018/4/29

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من لم يكتب
بقلم، وعلى آله وصحبه ما خطَّ القلم.
أما بعد...

فإنَّ مقرب ابن عصفور من الكتب التي لاقت عناية فائقة من لدن النحاة فتلقوه بالشرح
والتعليق والنقد. وأول من شرحه بهاء الدين ابن النحاس (ت698هـ) الذي كتب تعليقةً
عليه. و ابن الحاج الذي تعقبه في مواطن كثيرة، وشروح أبي حيان وغيرها فضلاً عن
الشروح الأخرى التي لم تصل إلينا حتى الآن. وقد وقع اختيارنا على دراسة شيء من
اعتراضات ابن الحاج النحوية على ابن عصفور بشكل خاص والنحويين بشكل عام. وعلى
الرغم من أنَّ كتب ابن الحاج هي من الكتب المفقودة أيضاً غير أننا وجدنا أنَّ النحاة
احتفظوا بكثير من هذه الاعتراضات والآراء التي انفرد بها وخالف النحاة. والحق أنَّ هذه
الشخصية الأندلسية بها حاجة إلى أن تخصَّ بدراسة مستقلة؛ لذلك فإننا ارتئينا أن ندرس
بضعة من المسائل النحوية التي خالف بها ابن عصفور والنحاة.

التمهيد

سطور من حياة ابن الحاج وآثاره العلمية:

لقد ضنت كتب التراجم والطبقات عن ذكر حياة ابن الحاج وسيرته وشيوخه ولم تجد
أحدًا كتب عنه رغم طول البحث والتنقيب ما خلا جلال الدين السيوطي (ت911هـ) الذي

- * قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .
- * قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

تحدث عن حياته بشيء مختصر إذ قال ما نصه: ((هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الأشبيلي، المعروف بابن الحاج قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله كتاب على سيبويه املاء، ومصنف في الإمامة وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفي، وله حواشي في مشكلاته وعلى سر الصناعة، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرّب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء. مات سنة سبع وأربعين وستمائة، ذكره الشيخ مجد الدين في البلغة وقال ابن عبد الملك: كان محققاً في العربية، حافظاً للغات مقدماً في العروض، روى عن الدباج . ومات سنة إحدى وخمسين، وقال البدر السافر: برع في اللسان حتى لم يبق من يفوقه أو يدانيه وله ذكر في جمع الجوامع))⁽¹⁾.

وقد ردد الذين جاؤوا من بعده ما قاله ولم نجد أحداً رجع إلى غير البغية أو زاد شيئاً على السيوطي⁽²⁾.

ووصفه الشاطبي ت(749هـ) وهو يذكر رأيه في جواز التعجب من السواد والبياض بأنه ((من حدّاق النحويين))⁽³⁾.

وعلى الرغم من ضياع مؤلفاته - رحمه الله - إلا إن كثيراً من النحاة الذين جاؤوا بعده قد نقلوا آراءه وانتصروا له في بعض المواضع، وردّوا عليه في مواضع أخرى ، كما سيتضح

-
1. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط1، 1384هـ، 1964م : 359/1.
 - 2 - ينظر: نفح الطيب، للمقري، تعليق إحسان عباس، طبعة دار صادر ، لا.ط، د.ت: 148/4، و الوسيط في تاريخ النحو العربي، د: عبد الكريم محمد الاسعد، دار الشؤاف، الرياض، ط1، 1413هـ - 1992م :164، و المقرب دراسة وتحليل، حسين إبراهيم مبارك، رسالة ماجستير، آداب بغداد 1999 : مقدمة التحقيق:49، والمقرب دراسة وتحليل:23، و النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمّود، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2003م :183، و الدراسات اللغوية في الأندلس، رضا عبد الجليل الطيار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، لا، ط، 1980م :39.
 - 3 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي أبو اسحاق إبراهيم بن موسى(ت790هـ) تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012م : 104/4 .

ذلك من خلال هذه الدراسة - بإذن الله - فقد نقل عنه أبو حيان في الارتشاف⁽¹⁾ والبحر المحيط⁽²⁾، وابن هشام⁽³⁾، والشاطبي⁽⁴⁾، والسيوطي⁽⁵⁾، والفاكهي⁽⁶⁾، وغير ذلك من المصادر التي يضيق المقام عن حصرها. وقد وصفه د: شوقي ضيف بأنه واحد من أهم تلاميذ أبي علي الشلوبيين وأشار إلى بعض آرائه النحوية وهي:

- 1- مجيء (لو) للتعليق في المستقبل.
 - 2- موافقته للمبرد في حرفية (كان) .
 - 3- عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملته الخبرية.
 - 4- عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول في حالة اللبس⁽⁷⁾.
- إن ما ذكره د: شوقي ضيف من آراء نحوية يُعدُّ غيضاً من فيضٍ، وقد جمعنا له آراءً اجتهادية وردوداً على النحاة واختيارات تزيد على السبعين موضعاً درسنا بعضاً من ردوده على النحاة وتركنا ما بقي من آراء واختيارات إلى دراسات أخرى - بإذن الله - .

- 1- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق - د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط1، 1418هـ، 1998م : 291/2، 492، 492، 849، 1021/3، 1022، وغيرها.
- 2- ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ، 2007م : 373/1، 379/6، 80/8.
- 3- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د: مازن المبارك، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط1 : 345/1، 649/2، 780.
- 4- ينظر: المقاصد الشافية: 559/1، 135/2، 137، 156، 157، 569، 584، 141/4، 148، 165، وغيرها كثير.
- 5- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، لا. ط، 1421هـ - 2001م : 28/1، 343/55، 3/2، 279 /4، 24/5.
- 6- ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي (902هـ)، تحقيق: إبراهيم جميل محمد إبراهيم، دار صادر، ط1، 1428هـ - 2007م : 462.
- 7- ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1972م : 317 و 318 .

ولم تكن آراؤه مقتصرة على النحو فحسب وإنما نُقلت عنه آراء في اللغة والصرف، من ذلك ما ذكره أبو حيان في الارتشاف بقوله: ((ومصدر فَعَلَ اللّازم ينفاس على فُعُول كَفَعَدَ فُعُودًا ، مالم يغلب فيه فِعَالَة أو فِعَال أو فُعَال أو فَعَال أو فَعِيل أو فَعْلان، أو يندر فيه فُعُول كسُكَّت، وكون القياس فيه فُعُول هو مذهب سيبويه، والأخفش، والجمهور والخلاف فيه كالخلاف في (فَعَلَ) هل هو مقيس فيما سُمِعَ وما لم يُسمع. أو مقيس فيما لم يُسمع أو يقتصر فيه على مورد السماع، وقال أبو العباس بن الحاج: والمعتلّ العين من هذا الباب يَفْعَلُ فيه فُعُول لِنَقْلِهِ نحو: غابت الشمسُ غُيُوبًا، فيفرون منه إلى فَعَلَ نحو: صَامَ صَوْمًا، وإلى فِعَال نحو: قامَ قيامًا، ويستقلونه أيضًا في المعتلّ اللام نحو: دنا دُنُوءًا، فيفرون إلى فِعَال نحو: بنى بناءً ، وإلى فَعَلَ مشى مَشِيًا. ففُعُول في هذين النوعين معتلّ العين والمعتلّ اللام قليل، والأكثر فيها ما مثلت، وهو الذي ينبغي أن يُفاس عليه عند عدم السماع، وفَعَلَ فيها عندي أقلُّ من فِعَال ، وفَعَال. والقياس في فَعَلَ فَعَلَ كَفَرَحَ و تَرَحَ وهكذا أطلق أكثر النحاة، وينبغي أن يُقيد بما قاله ابن الحاج⁽¹⁾.

وغيرها من الآراء التي نقلها النحاة عنه، ممّا لا نرى ضرورة الحديث عنها غير أننا أردنا أن ننبه إلى عقلية هذا الرجل إذ لا تكاد تجد كتابًا ألف في النحو والصرف بعده إلا وقد جعل آراءه وكتبه مصدرًا من مصادره.

ولما كانت آراؤه متفرقة في كتب النحاة ولم تجمع في كتاب مستقل ارتئينا أن ندرسها على شكل مسائل مختارة من كتب المتأخرين وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول مع أمن اللبس:-

الأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول، ولكل واحدٍ من هذه الأركان الثلاثة أحكام خاصة به.

1- الارتشاف: 291/2 و294، و ينظر الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1425هـ - 2004م : 5/4 - 6 ، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق:د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ، ط1، 1402هـ - 1982م : 623/2.

فقد يتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً أو وجوباً، وقد يتأخر بعد الفعل والفاعل أيضاً جوازاً ووجوباً، وقد يتقدم المفعول على الفعل دون الفاعل، ولكل ذلك أحكام فصل النحاة القول فيها لسنا بصدد الخوض فيها⁽¹⁾.

إلا إنما نذكره هنا أنّ النحاة أجمعوا على وجوب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب، سواء أكان المرفوع فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، أو اسم كان وأخواتها. والفصل بينهما بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل أو الخروج عنه وخوف الالتباس بكونهما مقصورين أو مضافين إلى ياء المتكلم أو مشارين أو نحوهما ممّا لا يظهر فيه اعراب من غير دليل على تغيير الفاعل موجب لتقديم الفاعل على المفعول⁽²⁾.

فالمسألة منحصرة عند النحاة في أمن اللبس، فإذا التبس الأمر نحو: زار صديقي اخي، وضرب موسى عيسى، وغير ذلك امتنع التقديم؛ لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية وإذا وجدت القرينة اللفظية نحو: ضربت سلمى موسى، أو المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، جاز لأمن اللبس. هذا ما ذكره النحاة كما تقدم ما خلا ابن الحاج الذي جوز تقديم المفعول على الفاعل من دون وجود قرينة لفظية أو معنوية، إذ قال: ((وهذا الذي ذكره لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض، والإلباس لا يعتبر على الإطلاق))⁽³⁾. وأمّا قوله: إنّ الذي ذكره من هذه الأغراض لا يوجد في كتاب سيبويه، فإنّ عدم وجودها في الكتاب ليس دليلاً على جوازها، وأمّا قوله: إنّ الإلباس لا يعتبر على الإطلاق، فهذا أمر مردود أيضاً؛ لأنّ العرب لا تلبس ولا توهم في كلامها وإنّ الإيضاح والقصد سمة

1. ينظر: المقرّب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م: 78، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، لا. ط، 2009: 101/2 و102، شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهداني (ت769هـ)، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1384هـ - 1964م: 484/2 - 488.
2. ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت316هـ) تحقيق، د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1994: 77/1، و المقدمة الجزولية في النحو، شرح وتحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، لا. ط، 1988م: 49، والمساعد: 405/1.
3. الارتشاف: 1348/3.

المتكلم، ولا يجوز على الإطلاق أن تقول: ضربت ليلي سلمى، بعدَّ(ليلى) مفعولاً مقدماً، ولو كان الإلتباس أمراً غير معتبر كما ذكر لما وُجِدَتْ الحركاتُ.

ثم استدل بما ذكره الزجاج في قوله تعالى: ﴿ج ج ج ج﴾ الأنبياء: ١٥ ، أنه يجوز أن يكون(تلك) في موضع رفع اسم زالت، وفي موضع نصب على خبر زالت ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين⁽¹⁾. ولا حجة له أيضاً لبيان المعنى وعدم وجود اللبس ؛ لأنَّ (تلك) يعود على الآية السابقة وهي قول الكافرين واعترفهم بظلمهم فلا استدلال له فيما احتج به.

واستدل ابن الحاج على دعواه هذه بقوله: ((إنَّ في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها. كتصغير عُمر وعمرو، فإنَّ اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو أحدهما مع أنَّ المقاصد المعروفة بين العقلاء اجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لإفادته ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.))⁽²⁾ .

وهذا الذي ذكره ابن الحاج من تصغير (عُمر وعمرو) على (عمير) أمر متعلق بالمفردات لا بالتراكيب فإنَّ صُغِرَ هذا الاسم أو ذاك لا يكون لبس في السياق الذي وضع فيه، وما ذكره من أنَّ المتكلم قد يلبس على المخاطب لغرضٍ مقصود دعوى بلا دليل ولا تُعضدها الحقيقة بأي حالٍ من الأحوال.

ولا شك أننا نميل مع إجماع النحاة على عدم تقديم المفعول على الفاعل من غير قرينة؛ لأنَّ مرتبة الفاعل تلي الفعل وهذا هو الأصل. وإنَّ تقدم المفعول وتأخر الفاعل فلا بدَّ من علةٍ لفظية أو معنوية يريدها المتكلم فلا يجوز تقدم المفعول على الفاعل إذا خُفي الإعراب ولا توجد قرينة سائدة للمعنى. ولم يؤيد ابن الحاج مذهبه هذا بالسماح او القياس.

المسألة الثانية: عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملة الخبرية : -

1- معاني القرآن واعرابه للزجاج، أبو اسحاق بن إبراهيم بن السري، (ت311)، تحقيق:د. عبد الجليل عبده

شلمبي، دار الحديث، القاهرة، لاط، 1426هـ - 2005م : 313/3.

2- همع الهوامع: 259/2، 260.

أشبه ذلك⁽¹⁾. واختاره الأعلام الشنتمري وأبو حيان، وتأولا قول سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكونٌ))⁽²⁾، على أنها كان التامة⁽³⁾. وعلة ذلك المنع عندهم أنّ الخبر لا بدّ له من مبتدأ ملفوظ به أو مقدر، وكذلك إذا قيل: (كين قائم، أو كين أخوك) لا فائدة له وما لا فائدة له لا تكلم به العرب، وكذلك فإنّ السماع معدوم في المسألة وهو العمدة في القول بالجواز فإذا عُدّ السماع انهدّ ركن القياس⁽⁴⁾.

ومنهم من أجازهُ واختلّفوا في إجازتهم له، فأجازوه الفراء مطلقاً وزعم أنّه ليس من كلام العرب وإنّما قاسه، وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنّه يشبه المفعول كما يقام مقام الفاعل، كذلك ما أشبههُ. وهذا الذي ذهب إليه مردود؛ لأنّه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير⁽⁵⁾.

ونسبه ابن السراج إلى قوم ولم يسمهم، وردهم بقوله: ((وهذا عندي لا يجوز من قبل أنّ (كان) فعل غير حقيقي، وإنّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل، لأنّهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثاني هو الأول في المعنى.))⁽⁶⁾.

وممن أجازهُ السيرافي أيضاً إذ اشترط أن يحذف الخبر والاسم جميعاً وتصاغ(كان) لمصدرها، ويكون الاسم والخبر تمييزاً له، نحو: كين الكون زيد منطلق، لأنك تقول لمن

1- ينظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، لا . ط، 1398 هـ -

1978 م: 1/126 و127، والمقاصد الشافية: 2/541، والمساعد: 1/400 .

2- الكتاب: 1/46.

3- ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(476هـ)

تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1، 1407 هـ - 1987 م : 1/183، و الارتشاف: 2/1325 .

4- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/535، والمقاصد الشافية: 2/541.

5- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد(521هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد،

لا ط، 1980 م : 196، وشرح جمل الزجاجي: 1/535.

6- الأصول في النحو: 1/81.

قال: هل كان زيد منطلقاً، وقد كان ذلك أي ذلك الكون ثم ينتقل إلى ما لم يسم فاعله وتقييم الكون، وتجعل له الجملة تفسيراً للكون، وتقول: كين زيد منطلق، فتضمرة لدلالة الفعل عليه(1).

ونسب بعض متأخري النحاة إلى الكسائي والفرّاء اجازتهم (كين يقام) فجعل الكسائي المسند إليه ضمير الشأن والذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول كأنه على معنى كين الأمر يُقام(2).

وتابعهم ابن عصفور في جواز ذلك، واشترط أن يتعلق ب(كان) ظرف أو جار ومجرور، وعدّه المذهب الصحيح و زعم أنّه مذهب سيبويه بشرط((أن يكون في الكلام ظرف أو جار ومجرور يقام مقام الحذف ، فتقول كين في الدار فالأصل مثلاً، كان زيد قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً ب(كان) حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف)) (3).

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور غير سديد، ذلك أنّ اسم كان إذا حذف وأُسندت إلى خبرها لا تحصل بذلك الفائدة، فلا فائدة لما مثل به من قوله، كين يوم الجمعة(4). وحاول وأهماً أن يسند مذهبه هذا واختياره إلى سيبويه؛ لأنّ سيبويه قال: ((يقال: كان فهو كائن

1- ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي. أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان(ت368هـ) تحقيق:

أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م : 309/1.

2- ينظر: شرح التسهيل ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن الطائي الجبالي

الأندلسي(ت672هـ) ، تحقيق:د: عبد الرحمن السيد، و د: محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1،

1410هـ - 1990م : 130/2، و شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسلي، ابو عبدالله محمد بن

عيسى(ت770هـ) تحقيق:د: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، لا.ط، د.ت :

. 420/1

3- شرح جمل الزجاجي: 535/1، 536، و ينظر المقرب: 341 .

4- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(ت778هـ)

تحقيق:د: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ - 2007م : 1639/4.

ومكون كما يقال ضارب ومضروب))⁽¹⁾. ولكن سيبويه لم يتعرض في كتابه للتفصيل الذي ذكره ابن عصفور من اشتراط ظرف أو غيره، بل لم يتعرض للمسألة أصلاً⁽²⁾.

والحقيقة أنّ سيبويه في هذا النص لم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه، مكون أنه من كان التامة⁽³⁾. وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع⁽⁴⁾.

والذي نخلص إليه أن ابن عصفور وهم في فهم نص سيبويه وليس موافقاً للكوفيين في رأيهم؛ لأنه شديد التمسك بآراء سيبويه بشكل خاص، والبصريين بشكل عام⁽⁵⁾. ((والنكتة التي لم يشعر بها ابن عصفور، أنه لما حُذِفَ اسمها وخبرها عادت تامة، فصح البناء، وإذا كان كذلك خرجت عن مسألة النزاع، إذ لا خلاف في صحة البناء للمفعول إذا كانت تامة كسائر الأفعال التامة))⁽⁶⁾.

لذلك كان ابن الحاج مصيباً حينما تعقبه في هذه المسألة وخطأه أيضاً إذ يرى ((عدم الفائدة عند كلّ أحد، فإن يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أن يكون فيه شيء، ثم إنَّ (كان) الناقصة لا فائدة لها، إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن خبر فلا ثمرة لها، وإنما سُميت ناقصة لأنها لا بد لها من اسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل. وأيضاً لو فرض أن يُسمع مثل (كين في الدار) على فرض أن يكون مفيداً لم يجز أن يقال، إنه من (كان) الناقصة لاحتماله التامة، فما الحاجة إلى تكلف غير ذلك، وأيضاً فإنما بنى مذهبه على جواز تعلُّق الظرف والمجرور بـ(كان) الناقصة وغير مسلّم له،

1- الكتاب: 46/1.

2- ينظر: شرح المقرب: 557/1 .

3- ينظر: النكت: 183/1 .

4- ينظر: الارتشاف: 3 / 1326.

5- ينظر: المقرب: مقدمة التحقيق: 50 .

6- المقاصد الشافية: 542/2.

ولا حجة لمن تعلق بقول سيبويه (فهو كائن ومكون)؛ لأن مقصد سيبويه أمر آخر وراء ما يظهر منه لبادي الرأي⁽¹⁾.

المسألة الرابعة:- همزة (أفعل) التعجب بين النقل وعدمه.

لا خلاف بين النحاة في أن للتعجب القياسي ثلاثة أبنية هي: ما أفعله، وأفعل به، و فَعَلَ ، فإذا كانت همزة (أفعل) مزيدة فللنحاة فيها ثلاثة مذاهب، الأول: عدم جواز التعجب مطلقاً⁽²⁾، والثاني: الجواز مطلقاً⁽³⁾، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى سيبويه وعده مذهب المحققين من النحاة⁽⁴⁾، والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز أن تُبنى منه صيغة التعجب. أو لا تكون للنقل فيجوز، وهذا المذهب ذكره ابن عصفور في قوله: ((وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدي، جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه، وما أجوبه، وما أنته، وما أضله، وما أضوأه ولم يقولوا: ما أجوبه، استغناءً عن ذلك بقولهم: ما أحسن جوابه، وإن كانت للتعدي لم يجز التعجب منه إلا أن يشد من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شد من ذلك قولهم: ما آتاه للدرهم، ما اعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما اضيعه للشيء))⁽⁵⁾. لأن ابن عصفور يرى أن همزة (أفعل) في التعجب للنقل بدليل قولهم ما أظرف زيداً، فيصير (ظرف) يتعدى بعد أن كان غير متعدٍ، فدل ذلك على أنه منقول إلى (فعل) حتى يصير غير متعدٍ، وأنهم إذا أرادوا التعجب من

1- المصدر نفسه: 543/2.

2- ينظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لا.ط، 1431 هـ - 2010 م : 181/4، والاصول في النحو: 152/3، و التصريح بمضمون التوضيح، الأزهرى خالد بن عبد الله (ت905هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، دار التوثيقية للتراث، القاهرة، لا ط، 2011م /191/2 .

3- ينظر: شرح الكافية: 230/2، والمساعد: 164/2.

4- ينظر: شرح التسهيل: 46/3، و شرح الجمل ابن الفخار، أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد (ت754هـ) . تحقيق:د: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م: 392/1.

5- المقرَّب: 110، وينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام ابو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الانصاري، تحقيق:د: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1406 هـ

- 1986م : 182.

الثلاثي قالوا: فَعَلٌ : نحو: لَشَرُفَ زَيْدًا، و لَضْرِبْتَ يَدَكَ، فينقلون فَعَلَ و فَعِلَ إلى فَعَلٌ، ومن كلامهم : ضَرَبْتَ إِلَيْكَ يَدُكَ، أي: ما أَضْرِبُهَا⁽¹⁾.

وتعقبه ابن الحاج كديده فذكر أنّ هذا التفصيل الذي فصله شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي⁽²⁾. وابن الحاج - رحمه الله - محق في هذا الاعتراض ، فالنحاة مجمعون على أنّ الثلاثي المجرد يتعجب منه على وزن (ما أفعله) سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها، فلم يفرقوا بينهما وما ذكره ابن عصفور خرق لإجماعهم، ومذهب سيبويه جواز التعجب من (أفعل) الثلاثي من غير أن يحدد همزته، بدليل أنه أفرد بابًا سماه ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ويتمكن تمكنه ويناؤه أبدًا من فَعَلَ و فَعِلَ و فَعَلَّ و أَفَعَلَّ))⁽³⁾.

والظاهر أنّ سيبويه - رحمه الله - ساوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها وأطلق القول بأفعل، فعلم لأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور الذي أجاز القياس على (ما أغفى زيدًا) ؛ لأنّ همزته غير معدية ولم يقس على (ما أعطاه) ؛ لأنّ همزته معدية وهو تحكم بلا دليل⁽⁴⁾، وأجاز ابن الحاج في باب التعجب أيضًا التعجب من الألوان كالسواد والبياض قياسًا ولا يقتصر ذلك عنده على السماع فجوّز ما أبيض زيدًا وما أسوده⁽⁵⁾.

وفي هذا نقد صريح لابن عصفور الذي عدّ ما سمع من ذلك شاذًا لا يقاس عليه ، فقال: ((ولم يَجْزِ التعجب من العاهات والألوان ؛ لأنّ أفعالها في الأصل على وزن افعلّ وأفعال، وهما أزيد من ثلاثة أحرف ، ولذلك لم يُعْلَوْا حَوْلَ و عَوْرَ و سَوَدَ ؛ لأنها في معنى : احوّلّ و اعورّ و اسودّ ، وأما قوله⁽⁶⁾:

1- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 581/1، وشرح الجمل لابن الفخار: 392/1.

2- ينظر: الارتشاف: 4 / 2078.

3- الكتاب: 1/ 72 و 73، و شرح الجمل لابن الضائع: 384/1.

4- ينظر: شرح التسهيل: 47/3 .

5- ينظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2083 .

6- ينظر: ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق، لا ط، 1395هـ - 1975م : 18 .

إذا الرّجالُ شتوا واشتدَّ أكلُهُمْ فأنتَ أبيضُهُم سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
فلا يقاس عليه؛ لأنَّه ضرورة⁽¹⁾.

والذي ذهب إليه ابن الحاج هو مذهب الكوفيين الذين جَوَّزوا التعجب قياسًا من السواد والبياض، محتجين بما ورد من كلام النبي(عليه الصلاة والسلام) ، وأقوال الفصحاء ، والذي عليه البصريون منع القياس على ذلك وما ورد منه حملوه على الشذوذ والضرورة⁽²⁾. والمسموع من التعجب في السواد والبياض أمثلة قليلة لا يقاس عليها⁽³⁾. وفي هذا الباب أيضًا منع ابن عصفور التعجب من بعض الأفعال لاستغناء العرب عن التعجب منها بغيرها وهي: قام، قعد، جلس، نام، سكر، غضب، وقال من القائلة⁽⁴⁾.

فلم يقولوا: ما أقومه لئلا يلتبس بأقومه من استقام، ولم يقولوا: ما أقعده لئلا يلتبس بما أقعده من أب، ولم يقولوا: ما أجلسه حملًا على ما أقعده؛ لأنَّه في معناه أو حملًا على ما أقومه؛ لأنَّه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكره؛ لئلا يلتبس بقولهم: ما سكر التمر، إذا كان فيه السكر⁽⁵⁾.

والذي دفع ابن عصفور إلى عدم جواز التعجب من هذه الأفعال مباشرة هو أمن اللبس ودفع التوهم كي لا تلتبس بتراكيب آخر، وهو غير محق في هذا؛ لأنَّ النحويين مجمعون على عدم جواز التعجب من الأفعال غير القابلة للتفاوت، ولهذا فقد كان ابن الحاج مصيبًا في اعتراضه عليه ونقده له. إذ ذكر أنَّه ممَّا لا يتصور فيها الزيادة والنقص، فلا يُرَجَّح قيام

1- المقرب:109، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 577، تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق:د:

عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة ، بيروت، ط1، 1402هـ - 1982م: 48.

2- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري(ت577هـ)،

تحقيق:د: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002 : 124، والمساعد: 2/

162، والارتشاف: 2082/4 و2083

3- ينظر: المقاصد النحوية: 4/ 104، وشرح المقرب: 1/ 469 - 471.

4- ينظر: المقرب: 112.

5- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 581 و582.

على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس. فأما ما تكرر فعله وكثر كأن يقوم انسان مرات عدة، وآخر أقل منها أو أكثر منها ، فيمكن التعجب منه بأكثر أو أقل لا بلفظ الفعل نفسه⁽¹⁾.

ومعنى كلام ابن عصفور أنّ هذه الأفعال السبعة لم تتعجب العرب منها مباشرة مع أنها ثلاثية مجردة متصرفة ، فلم يقولوا ما أقعده ولا ما أجلسه. وإنما قالوا: ما أحسن قعوده، وجلوسه، أو ما أفبحهما وهكذا في البواقي⁽²⁾. وسُمع من كلامهم هو أنوم من فهد وأنوم من غزال⁽³⁾. واستثنى سيويه بعض الأفعال إذ قال: ((ولا يقولون في قال يقيل ما أقيه، استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا...))⁽⁴⁾.

ومما استثنى منه ابن مالك، ما أشد سكره وما أكثر قعوده وجلوسه وقائلته استغنأ عن ما أسكره وأقعه، وما أجلسه وما أقيه⁽⁵⁾.

وآخر ما يشار إليه في هذا الباب أن ابن عصفور أكثر من ذكر الشواذ التي تُحفظ ولا يقاس عليها، وهذا منهج درج عليه في مصنفاته وإن كان قد أكثر منه في هذا الباب بشكل لافت للنظر، ومن ذلك قوله: ((وأما الخلقُ الثابتة فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذّ من ذلك: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أحمقه، وما أشنعه))⁽⁶⁾.

الأمر الذي أثار حفيظة ابن الحاج إذ انتقده على كثرة ما أورده من الشواذ فذكر أن التعجب من (ما أهوجه) ، وشبهه جائز حسن، وأما (ما أشنعه) فراجع إلى معنى الحمق

1- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2084.

2- ينظر: شرح المقرّب: 492/1.

3- ينظر: الارتشاف: 4/ 2084، و المثلان في الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، للاصبهياني، تحقيق: عبد الحميد قطماش، القاهرة، لا، ط، 1972م : 2/ 400 و 401.

4- الكتاب: 99/4 .

5- ينظر: شرح التسهيل: 3/ 48 .

6- المقرّب: 108، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 576 .

وعند المحققين أنه لا يليه إلا ماضٍ في المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أم المضارع، ومنه قوله جل شأنه: **چ ژ ژ ک ک ک** كچ الأعراف: ١٠٠ ، أو منفي ب(لم) نحو، لو لم يقم زيد لم يقم عمر⁽¹⁾. وتابع ابن عصفور سيويوه فذكر أنها قد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إن) الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، محتجاً بقوله⁽²⁾:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

بمعنى وإن باتت صرفت الفعل إلى المستقبل⁽³⁾، وفرق في المقرب بينها وبين التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، إذ ذكر أن (لو) هذه يكون الفعل الذي بعدها بمعنى الماضي وإن كانت صيغته صيغة الماضي نحو: لو يقوم زيد أمس لقام عمرو، والتي هي بمعنى (إن) تُخَلَّصُ الفعل للاستقبال وإن كانت صيغته صيغة الماضي⁽⁴⁾.

ومما يحتمل الوجهين في (لو) قول بعض العرب : ((نعم العبد صُهبب لو لم يخف الله لم يعصه))⁽⁵⁾، كذا نصّ ابن عصفور محتجاً بما ورد به السماع، وتعقبه ابن الحاج وخطأه وأنكر مجيء (لو) للمستقبل بمعنى (إن) قال: ((وهذا خطأ والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إن لا يقم زيد فعمرو منطلق وتأول قول الشاعر... ولو باتت بأطهار))⁽⁶⁾.

والى هذا ذهب ابن الناظم إذ أنكر مجيء (لو) بمعنى (إن) للمستقبل، وزعم أنّ هذا الانكار مذهب أكثر المحققين، فذكر أنّ غاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً

1- ينظر: رصف المباني: 358 .

2- ديوان الأخطل، نشر أنطوان صالحاني ، بيروت، 1991م : 84 .

3- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 241/2 .

4- ينظر: المقرب: 134 .

5- اختلاف العلماء في نسبة هذا القول وصحته اختلافاً كبيراً، ينظر: تحقيق القول مفصلاً في مثل

المقرب: 134، احالة رقم (3) .

6- الارتشاف: 4/1898، و ينظر: مغني اللبيب: 1/345.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهو بمعنى (إن) . ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهو الامتناعية، فهذا ما خلص إليه ابن هشام⁽¹⁾.

1983م: 295، ومغني اللبيب: 345/1، و شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ابوالحسن الاشمولي، (ت 926): محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة، ط1، 1955م : 38/4، و الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، تحقيق:د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، لا، ط، 2013م : 96/5.
1- ينظر: مغني اللبيب: 345/1 و346، وشرح المقرب: 2/ 831.

الخاتمة ونتائج البحث

إنّ هذا البحث سعى إلى إماطة اللثام عن بعض من الجهد النحوي الذي عُرف به واحد من نحاة الأندلس ألا وهو أبو العباس أحمد بن الحاج الذي اشتهرت له آراء عدة في اللغة والنحو ، وعُرف بردوده على النحاة ومخالفته لهم، ولا سيما ابن عصفور الذي تتبعه في مقرّبه في مواضع كثيرة في كتابه(ايرادات على المقرب) وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب شأنه شأن تراثه الآخر لم يصل إلينا إلا أنّ المتأخرين قد احتفظوا بكثير من آرائه وتعقيباته. وبعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها :-

- 1- إنّ ابن الحاج له آراء كثيرة في النحو انفرد بها خالف فيها من سبقه من النحاة وهي كفيّلة بأن تنهض بدراسة مستقلة.
- 2- كان ابن الحاج شديد العناية بكتاب سيبويه والتأثر بآرائه فقد كان يوافقه في جلّ ما ذهب إليه والدليل على ذلك أنه اشتهر بقوله: ((إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء)) .
- 3- لم تكن له آراء في النحو فحسب، وإنما نقل المتأخرون عنه آراءً في الصرف واللغة وكان الشاطبي وأبو حيان والسيوطي من أكثر الذين نقلوا عنه حتى وصفه الشاطبي بأنه((من حذاق النحويين)) كم مرّ.
- 4- لم تذكر كتب التراجم تفاصيل عن حياة ابن الحاج وشيوخه وتلامذته ولا النشأة العلمية التي نشأها إلا ما نقله السيوطي من سطور عن اسمه ومؤلفاته، لذلك يبقى الغموض يكتنف سيرته العلمية وكل من ترجم له اعتمد على ما جاء في بغية الوعاة فقط.
- 5- لم يكم ابن الحاج مصيباً في بعض ما انتقد به ابن عصفور والنحاة فقد وجدناه في كثير من المواضع يُخالف الاجماع من دون دليل عقلي ولا نقلي كإجازته وحده مثلاً الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول من غير قرينة وهو لا شك أمر مُلبس، كما بالغ في نقد ابن

عصفور فقد نقده حتى في المواضع التي لم يفصل القول فيها مع إنّ مقرّبه كتاب مختصر.

6- عُرفت له متابعات للنحاة في بعض آرائه فقد وافق المبرد في حرفية(كان) ووافق سيبويه والسيرافي في عدم جواز بناء(كان) للمفعول، كما وافق الفراء والأخفش والرضي وغيرهم ومع هذا كله فإنّ له جهداً طيباً في النحو غير أن ما يؤخذ عليه أنه لم يكن يعتمد على السماع أو القياس في مواضع كثيرة في الرد على النحاة، وإنما يذكر المسألة بردٍ مختصرٍ من غير أن يشفعه بالتحليل والتأويل والاستدراك.

**The objections of Ibn al-Haj (d. 647 AH) to
the grammarians Preparation
prof. Dr. Hussein Ibrahim Mubarak**

Dr. Nofal Ismail Saleh

Andalusia was celebrated with a lot of grammarians whose opinions influenced the Andalusian library. These include Ahmed ibn Muhammed, known as ibn al-Hajj, who was famous for his objections to the grammarians, especially ibn Asfour. He had books and explanations on the book of Sibuya and the characteristics of ibn Jaini and Ibn Asfour, We have relied in his research on the sources of grammarians who came after him and conveyed his views, and was the focus of their admiration, and contributed his personality grammatical in the support of grammatical ideas, opinions and answers and grammatical analyzes, and this our research came to view these responses and the arguments and arguments of the response to them leaving the bug of his views to other research, the effort agreat grammar can not be counted in this area.

